

محمد بن قيس في موضع آخر من الخوف عن الشافعي ولا يحجب
الله حلاله في ما في شرح العباد بن محمد نقله عن الشافعي
ما مضى قد مر في الشافعي ولا يحجب بان المرفوع في السعي
بعد طول القدره لا تسب لمعاذة السعي بعد طول الافاضة
انتهى ما روت نقله من شرح العباد بن محمد فان قلنا
ندب معاذاة هذا الوجه الضعيف بل يتدبر الضعف بعد
تسليم شره وقوة في المكونة على المعرف عند ائمة الخرين
او خلافة في عهد السابقين على ما لو فرضنا تطابق
الخلاف في النظر والله كما قلنا ان دعاة در المعاصد
مقدم على جيل الصالح بترجح معاذاة الكرهية في خلاف
الاولى في شرح القوية على القول بالاستحباب فان
قلت هذا الذي ان ربه انما يريد على الوجه الضعيف
القال يدرك المعاذاة واما الرمي فانه لم يقابلها بل
صرح بتركها وانما قال يجب ما خير السعي بعد
طول الافاضة فلا يفعل بعد طول القدره في الرمي
كرهية معاذاة قلت الشافعي المذكور انما قال المعاذاة
هذا الوجه كما قدمته في كلامه مع تصريحه بان

السعي على الله عليه وسلم واصحابنا ما سعى له في القدره
وقد علم ان مثل حال الخائف لا تطالب معاذاة على ان
الشافعي الذي ذكره مخالف للمعقول في موضع الشافعي ايضا
فقد صرح انما الشافعية في محضر ائمة ومطوهر ائمة بان
اذا دخل مكة استعمل في الطواف القدره ثم بعدة بالسعي
على الفصل الذي ذكره فهذا الكبرياء هذا في غير علمه
يندب فعل السعي بعد طول القدره وهو من غير من ذكره
السعي بعد طول الافاضة او ذكره في رواية اخرى عن
الافاضة غير ما سبق في محضر الرضا ومن تبعه بل
قد مر حوايلك تقدم السعي عن طول الافاضة
فقد قال العمور في الفصل الرابع في الطواف من الخوف
قال النووي وما يفعل من حجر العزق من قوله
عرفات قبل دخولها خطا وجهان ومنه ان
يدع وتفويت من من منها تفويت حيا مائة او تفويت
طول القدره وتجميل السعي ومنه ان القصة التي
ما نقله العمور عن امام الذهب وعادة العباد في سعي
عامة اجاب النبي صلى الله عليه وسلم به شرح المذهب السعي